خريطة طريق المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية

تحويل نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية لإحداث تأثير عالمي

خريطة طريق المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية

تحويل نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية لإحداث تأثير عالمي

GFAR

GCARD 2010
GLOBAL CONFERENCE ON
AGRICULTURAL RESEARCH
FOR DEVELOPMENT

CGIAR

إنّ خريطة طريق المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية هو ثمرة أعمال المنتدى العالمي للبحوث الزراعية وقد أقرّته اللجنة التوجيهية للمنتدى. وشارك في تنظيم المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية في سنة 2010 المنتدى العالمي للبحوث الزراعية بالتعاون مع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومنظمة "أغروبوليس" الدولية.

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ISBN 978-92-5-106908-0

جميع حقوق الطبع محفوظة. وإنّ منظمة الأغذية والزراعة تشجّع نسخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استخدامه مجاناً لغير الأغراض التجارية. وقد يتوجّب دفع رسوم مالية لقاء نسخه بغرض إعادة بيعه أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك للأغراض التعليمية. وتقدم طلبات الحصول على إذن بنسخ أو نشر منتجات المنظمة المحميّة بموجب حقوق الطبع وغيرها من استفسارات عن الحقوق والتراخيص بالكتابة على عنوان البريد الإلكتروني: copyright@fao.org أو إلى:

Chief
Publishing Policy and Support Branch
Office of Knowledge Exchange, Research and Extension
FAO
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

FAO 2011 ©

يوجد مقرّ أمانة المنتدى العالمي للبحوث الزراعية في المقرّ الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في روما.

GFAR Secretariat, c/o FAO (OEKD), Viale delle Terme di Caracalla, 00153, Rome, Italy
الهاتف: 39+ 06 5705 3413 – الفاكس: 39+ 06 5705 3898
البريد الإلكتروني: gfar-secretariat@fao.org – http://www.egfar.org E-mail:

المحتويات

ملخّص ٥

١ السياق الجديد للبحوث الزراعية من أجل التنمية ٦

٢ لماذا خريطة طريق؟ ٩

٣ ما هو المطلوب من نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية لزيادة تأثيراتها في التنمية؟ ١١

٤ التحديات والفرص في مجال تحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية ١٢

٥ من الذي يتعين إشراكه؟ ١٤

٦ العناصر الإستراتيجية في خريطة طريق المؤتمر العالمي الأول للبحوث الزراعية من أجل التنمية (تحديد الإجراءات والأدوار المطلوبة والنواتج والمعالم البارزة المنشودة) ١٧

٦–١ تحدد بصورة شاملة أولويات وإجراءات البحوث الزراعية من أجل التنمية، بدفع من التطور القطري والإقليمي والعالمي في مجال التنمية ١٧

٦–٢ الاستثمار من أجل ضمان الإنصاف في الشراكات والمساءلة فيما بين جميع أصحاب المصلحة بالتجديد الزراعي والتغيير الإنمائي ٢٠

٦–٣ العمل بنشاط على زيادة الاستثمارات في الموارد البشرية والمؤسسية والمالية لنظم البحوث الزراعية من أجل التنمية لتلبية الطلبات في مجال التنمية ٢٢

٦–٤ تنمية القدرات المؤسسية المطلوبة لإدرار المعارف الزراعية من أجل التنمية والحصول عليها واستخدامها بفعالية ٢٤

٦–٥ التنسيق الفعّال للصلات المتعلقة بالتجديد الزراعي والبرامج والسياسات المتعلقة بالتنمية ٢٦

٦–٦ بيان قيمة البحوث الزراعية وإقرار المجتمع لمكاسبها من خلال إشراك أصحاب الشأن في البيانات التوضيحية والإبلاغ عن النواتج ٢٨

٧ خلاصة خريطة الطريق ٣٠

الملحق ١: المختصرات ٣٢

ملخص

قام بتنظيم المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية المنتدى العالمي للبحوث الزراعية في سياق عملية إصلاح الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. إذ تقوم عملية الجماعة الاستشارية بإعادة تشكيل جوهرية للتجديد الزراعي وأهميته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

فالتفتيت الذي تتعرض له عمليات التجديد العامة ونقص الموارد المخصص لها على النطاق العالمي، فضلا عن عمليات التعليم والمشورة وضعف الصلات مع العمليات الإنمائية الأوسع نطاقا ومع المزارعين، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص تمثل اختناقات رئيسية تعوق قيمة وتأثيرات التجديد الزراعي على حياة وسبل معيشة الفقراء.

وقد وضعت المساهمات والتفاعلات الدينامية للآلاف من أصحاب الشأن من جميع القطاعات **خريطة طريق المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية** توفر طريقا واضحا إلى التقدم لجميع المعنيين. وتبرز خريطة الطريق التغييرات العاجلة اللازمة في نظام البحوث الزراعية من أجل التنمية على النطاق العالمي لمعالجة الأهداف العالمية للحد من الجوع والفقر وتوفير الفرص لزيادة الدخل مع ضمان الاستدامة البيئية وعلى وجه الخصوص تلبية احتياجات المزارعين والمستهلكين الذين يعانون من نقص الموارد.

وتحدد خريطة الطريق للمؤتمر العالمي عملية شاملة ومتتالية للإصلاح وبناء القدرات تهدف إلى تعبئة القدرات الكاملة للمعارف الزراعية وتحديثها لتلبية الاحتياجات الإنمائية ذات الصلة بالأغذية والزراعة. وتقترح خطة من **ست نقاط لتحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية في كافة أنحاء** العالم مما يتطلب إجراء من جانب المعنيين بإدرار المعارف الزراعية والحصول عليها واستخدامها:

1 الحاجة إلى تركيز جماعي على الأولويات الرئيسية على النحو الذي يحدده ويشكله العلم والمجتمع؛

2 الحاجة إلى شراكات حقيقية وفعالة بين البحوث وأولئك الذين تخدمهم هذه البحوث؛

3 زيادة الاستثمارات للتصدي للتحديات الضخمة المنتظرة وضمان العائدات الإنمائية المتوقعة من البحوث الزراعية من أجل التنمية؛

4 مضاعفة القدرات على إدرار المعارف الزراعية وتقاسمها واستخدامها من أجل إحداث تغيير إنمائي بين جميع العناصر الفاعلة؛

5 إقامة صلات فعالة تجمع بين البحوث في السياق الأشمل للتنمية والإجراءات الممكنة للتغيير الإنمائي؛

6 النهوض بالبيانات التوضيحية للتأثيرات والعائدات الإنمائية من التجديد الزراعي والتوعية بذلك.

فخريطة الطريق تبين أن التحويل مسؤولية جميع أولئك الذين يهتمون بمستقبل الزراعة ودورها في التنمية. فلم يعد «الأعمال حسب المعتاد» خيارا ، فقد حان الآن وقت العمل.

1

السياق الجديد للبحوث الزراعية من أجل التنمية

لقد أدت النجاحات السابقة في مجال البحوث والتكنولوجيا الزراعية المطبقة إلى تمكين أعداد السكان المتزايدة من تجنب الهلاك الجماعي جوعاً وتوفير الإمدادات الغذائية التي تمس الحاجة إليها. ومع ذلك، فوفقا لما ذكرته منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي مازال هناك مليار نسمة يتضورون جوعا في كل يوم، وأن 1.4 مليار نسمة يعيشون في ظل الفقر المدقع. ويحصل ما بين ثلثي إلى ثلاثة أرباع الفقراء على سبل معيشتهم من الزراعة ،ويحتاج هؤلاء وفقراء الحضر بصورة أساسية إلى زيادة دخولهم الصافية وقواهم الشرائية ويعتمدون على زيادة الإنتاجية المستدامة في الزراعة لتوفير الأغذية التي يمكن أن تكون في متناول أيديهم. فبالنسبة لأشد الفئات فقرا، فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة يعتبر أكثر فعالية بنحو أربع مرات في زيادة دخل أولئك الذين يعانون من الفقر المدقع عما تحققه الزيادة في الناتج المحلى الإجمالي الناشئ خارج هذا القطاع[1]. غير أننا لا نحقق حاليا بفعالية هذه الإمكانية ولا نهيئ فرصا كافية لأولئك الذين يفتقرون إلى الأرضي التي يزرعونها أو الذين يسعون إلى الحصول على فرص للمعيشة تتجاوز الإنتاج الأولي وحده.

وقد انطلق المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية (المؤتمر الأول) ومسابقه من تحليلات ومشاورات ومناقشات بلغت ذروتها في مؤتمر مونبلييه في مارس/ آذار 2010[2]، إلى معالجة التحديات والفرص الرئيسية التي تواجه البحوث الزراعية واستحداث التكنولوجيا، ونشر المعارف ونظم التسليم. وحدد التغييرات والإبتكارات اللازمة في نظم البحوث حتى يمكن للملايين من الفقراء والمزارعين أصحاب الشأن والمستهلكين الذين يعانون من نقص الموارد الاستفادة من الزيادة في الإنتاجية المستدامة من الناحية البيئية وتحسين النظم التي يمكن أن تزيد من أمنهم الغذائي وإدرار الدخل لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر وخاصة في المناطق الريفية[3].

أقر المؤتمر العالمي الأول للبحوث الزراعية من أجل التنمية بأنه بعد عقود من الركود في استثمارات وقدرات التنمية الزراعية الممولة من القطاع العام، أصبحت خلالها البحوث الزراعية من أجل التنمية ضعيفة وغير مجهزة للتعامل مع التحديات الضخمة. فمتوسط الاستثمارات في البحوث الزراعية يبلغ، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية[4]. ٠.58 في المائة مقابل 2.4 في المائة في البلدان المتقدمة. وعلى العكس من ذلك فإن عددا قليلا من بلدان الاقتصادات سريعة النمو شهد زيادة سريعة في البحوث الزراعية من أجل التنمية مع ما نشأ عن ذلك من تحسينات في إنتاجية الأغذية. فالصين والهند والبرازيل تشكل معا ما يقرب من نصف الاستثمارات العامة في البحوث الزراعية من أجل التنمية في البلدان النامية.

وقد أوصت عملية المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية بإجراء عملية إعادة تنظيم جوهرية وإعادة تنشيط سريعة لنظم البحوث الزراعية من أجل التنمية تمس حاجة الكثيرين اليها الآن للإسهام بفعالية في الحد بدرجة كبيرة من الجوع وسوء التغذية، واستئصال الفقر ومعالجة الكثير من التحديات الجديدة الناشئة في الزراعة. وعلاوة على ذلك، توصل المؤتمر الأول للبحوث الزراعية من أجل التنمية إلى توافق ملحوظ في الآراء بأن "الأعمال حسب المعتاد" ليست الخيار المناسب للبحوث الزراعية من أجل التنمية، وأنه لايمكن تحقيق هذه الأهداف إلاّ إذا:

(1) **عمل جميع أصحاب الشأن معا** لمعالجة الاحتياجات المحددة باعتبارها الأكثر أهمية للفقراء واعتبروا أنفسهم شركاء حقيقيين في البحوث الزراعية من أجل التنمية، وأن الجميع يضطلعون بأفضل الأدوار للمساعدة في إحداث تأثيرات كبيرة فى حياة ومعيشة الملايين في كافة أنحاء العالم.

1 البنك الدولي (2008)، تقرير التنمية فى العالم لعام 2008: الزراعة من أجل التنمية. عدد الصفحات 384.

2 يمكن الحصول على جميع التقارير والوثائق الخاصة بالمؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية من العنوان التالي: http://www.egfar.org/egfar/website/gcard

3 المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية (2010) تحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية. تقرير فريق الباحثين العالمي: أو ليلي بريتي تيري وإ. تريجو، عدد الصفحات ٢٦٤ www.egfar.org

4 البلدان المتقدمة الأقل حظا من الناحية الاقتصادية.

(2) **توفير القدرات والاستثمارات اللازمة** لإجراء البحوث اللازمة وتحويل نواتجها إلى نتائج إنمائية.

(3) **تشكل الملايين من صغار المزارعين الذين يعانون من نقص الموارد في مختلف البيئات**، بالإضافة إلى جميع العناصر الفاعلة الأخرى في سلسلة القيم ونظم الأغذية بما في ذلك المستهلكين، جزءا من عمليات التجديد منذ البداية حتى تكون المعارف الجديدة المحققة أكثر استجابة لاحتياجات التنمية، وأن تكون نواتج البحوث أكثر صلة بأشد الفئات فقرا وأكثر يسرا في الوصول إليها.

(4) إدراج البحوث الزراعية من أجل التنمية وما يتصل بها من إجراءات لتقاسم المعارف مع الموضوعات الأكثر تركيزا على النتائج الرئيسية في **جدول أعمال التنمية الأوسع نطاقا مع** البيئة الممكنة لتحويل التجديد إلى نواتج إنمائية.

وعلى ذلك فإن على تحويل جميع نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية أن يراعى النقطتين التاليتين:

1 **تقاسم البحوث الجماعية والمعارف بشأن الموضوعات التي تركز على النتائج الرئيسية على المستوى العالمي.**

2 **تحويل وتعزيز نظم الإبتكارات الزراعية في البلدان النامية.**

2

لماذا خريطة طريق؟

أثبت المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية بوضوح أن نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية في حاجة إلى تحويل عاجل لتلبي بصورة أفضل احتياجات الفقراء ولا سيما المزارعين ممن يعانون من نقص الموارد والمجتمعات الريفية. واعتمد المشاركون في المؤتمر الأول مفهوم "خريطة الطريق" للتصدي لهذه التحديات. وأقر المشاركون بأنه بدلا من التطلع إلى تغيير سلوك الآخرين، يتعين على جميع أصحاب الشأن الاضطلاع بأدوار كل منهم والالتزام بالعمل لتحسين البحوث الزراعية من أجل التنمية باعتبار ذلك إسهاما في تحقيق أهداف استئصال الجوع والفقر مع ضمان الاستدامة البيئية[5].

وخريطة طريق المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية عبارة عن خطة للعمل الجماعي في مجال البحوث الزراعية من أجل التنمية، مستمدة من وجهات النظر والتحليلات التي أبديت خلال عملية هذا المؤتمر. وهي توفق بين **الحلول والأهداف** القصيرة والطويلة الأجل التي يمكن تحقيقها من خلال الكثير من الممرات. ولخريطة الطريق هذه ثلاثة أهداف رئيسية هي: (1) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاحتياجات الهامة لتحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية والحلول اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات؛ (2) توفير آلية شاملة يمكن التطلع من خلالها إلى المستقبل؛ و(3) توفير إطار مشترك لتخطيط وتنسيق الأعمال اللازمة لتحقيق التأثير الإنمائي.

ويتعين للتصدي لهذه التحديات إجراء تغييرات واسعة النطاق من جانب جميع أصحاب الشأن من خلال نهج تدريجي متناسق على امتداد فترة متواصلة. إذ يتعين إجراء تغييرات في التصور وفي السلوك لتحقيق تغيير ملموس في هيكل ووظائف نظام البحوث الزراعية من أجل التنمية. وسيتعين رصد هذه التغييرات وتقييمها بصورة موضوعية من خلال تصورات المستخدمين النهائيين والتأثيرات الواقعة عليهم. ومن هنا فإن الدورات المتتابعة للمؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية سوف تمثل رسائل هامة ومتبادلة المسؤولية لإبلاغ وتقييم التقدم المحرز في تحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية وتأثيراتها الإنمائية.

وتوفر خريطة الطريق خطة للعمل التعاوني لتحويل وتدعيم نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية على الصعيد العالمي حيث يتوافر **لجميع أصحاب الشأن أدوارا حيوية يضطلعون بها.** فالملايين من أصحاب الشأن تعتمد على الزراعة في توفير سبل معيشتهم وفرص النمو الاقتصادي. وعلى ذلك فإن خريطة الطريق تؤكد بصورة خاصة **المبتكرات الناشئة عن احتياجات صغار المزارعين والمستهلكين**، وتعترف باحتياجات فقراء المنتجين إلى آليات مترابطة للتمكين من التطبيق السريع لما يتحقق من تقدم، والوصول العادل إلى الأسواق. وتحقق تركيزا رئيسيا على تحسين النظم القطرية للبحوث الزراعية من أجل التنمية في كافة القطاعات، بدعم من التدابير الدولية بما في ذلك تلك الخاصة بالجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بعد إصلاحها ومنظمة الأغذية والزراعة بعد إعادة تنظيمها.

التنمية الزراعية والريفية مسألة تتعلق بدرجة كبيرة بالسياق الذي توجد فيه ولذا فإن احتياجات البحوث الزراعية من أجل التنمية تتباين فيما بين مختلف أقاليم العالم. فمعظم الفقراء والجوعى في العالم يعيشون في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلاّ أن احتياجات التنمية توجد في كافة أنحاء العالم وتتعرض لتغييرات سريعة مع التحولات في النواحي الاجتماعية والاقتصادية. وجميعها يتأثر بتغير المناخ. ولابد للبحوث الزراعية من أجل التنمية أن تعترف **بالدور متعدد الوظائف للزراعة** وأن تدرس العلاقات المشتركة بين الفقر والأمن الغذائي والتغذوي والصحة ومقاومة البيئة. كذلك فإن لتعبئة وإدرار المعارف الزراعية دورا جوهريا في تعزيز اختيار السياسات الأفضل استنارة، وينبغي تعزيزها على جميع المستويات **لزيادة الإمدادات الغذائية بصورة مستدامة، لمواصلة الخفض في التكاليف وإبقاء أسعار الأغذية منخفضة مع العمل في نفس الوقت على ضمان عائدات صافية مرتفعة للمزارعين وحماية البيئة في كافة أنحاء العالم.** وهذه تحديات متشابكة تتطلب إجراءات جماعية وتقاسم المعارف، إلاّ أن المبادلات والمنافع الخاصة ستتباين بحسب السياقات الاجتماعية الاقتصادية والايكولوجية الزراعية المعنية وبحسب السياسات المتبعة. وهناك العديد من الدروس التي يمكن الاستفادة منها فيما بين الأقاليم والمتعلقة بجوانب النجاح ونقاط الفشل في الأماكن الأخرى.

تحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية يتطلب صلات واضحة بين المعارف المحسنة وزيادة تأثيراتها على التنمية من خلال ممرات التجديد والمعالم البارزة والأهداف المنشودة. وينبغي أن تدرس هذه أيضا التعلم والتنمية اللازمين بشأن النهج والمعارف الجديدة مع مراعاة المخاطر التي يتعرض لها المزارعون وخياراتهم واحتياجاتهم. ويتعين تحديد هذه الممرات بواسطة البلدان النامية المختلفة في سياق احتياجات كل منها الخاصة وخططه والتزاماته. وخريطة الطريق عبارة عن إبلاغ عن السياسات وليس وصفا للسياسات والاختيارات بشأن نظم الإنتاج والأدوار المؤسسية التي تحددها الحكومات ذات السيادة. ويهدف المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية إلى توفير المعلومات عن هذه الخيارات من خلال التعلم الجماعي واسترجاع المعلومات.

5 حسب اقتراح إسماعيل سراج الدين. البيان التجميعي. المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية لعام 2010.

3

ما هو المطلوب من نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية لزيادة تأثيراتها في التنمية؟

لقد أمكن، من خلال المؤتمر الأول للبحوث الزراعية من أجل التنمية، تحديد **خصائص نظام البحوث الزراعية من أجل التنمية حسن التشغيل** (الإطار 1). ويحدد ذلك توقعات واضحة لجميع المعنيين في عملية التجديد، بدءا من المستفيدين المستهدفين وحتى البحوث المتقدمة، والارتكاز على الالتزامات القطرية. وثمة حاجة واضحة إلى تجنب مواطن الفشل السابقة في نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية القطرية وضمان المنافع للمزارعين من أصحاب الشأن الذين يعانون من نقص الموارد، وفقراء المستهلكين ومن ثم المساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الإطار 1: نظام البحوث الزراعية من أجل التنمية حسن التشغيل هو النظام الذي يلتزم بالعمل لتحقيق التأثير وبأن:

1. يحدد بصورة شاملة **أولويات وإجراءات البحوث** الزراعية من أجل التنمية الموجهة نحو تحقيق الاحتياجات الإنمائية القطرية والإقليمية والعالمية.
2. يستثمر في ضمان **الشراكة والمساءلة المنصفة** فيما بين جميع أصحاب الشأن في التجديد الزراعي والتغيير الإنمائي.
3. **يحقق** بنشاط **الاستثمارات المتزايدة** في الموارد البشرية والمؤسسية والمالية لتمكين نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية **من تحقيق الطلبات في مجال التنمية**.
4. ينمي **القدرات البشرية والمؤسسية** اللازمة لإدرار المعارف الزراعية في مجال التنمية والحصول عليها واستخدامها بفعالية.
5. **ينسق** بفعالية **الصلات المتعلقة بالتجديد وبرامج التنمية** وسياساتها.
6. يبين قيم ومكاسب توعية المجتمع من خلال إشراك **أصحاب المصلحة في البيانات التوضيحية الفعّالة والإبلاغ عن النتائج**.

4 التحديات والفرص في مجال تحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية

لقد جرى **توثيق المعوقات والفرص التي تواجه البحوث الزراعية من أجل التنمية** في عمليات التحليل السابقة بما في ذلك تقرير التنمية في العالم لعام 2008، وتقرير عام 2009 عن التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية[6]، فضلا عن التقارير الإقليمية والعالمية والتقارير التجميعية التي وضعت من خلال عملية المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية.

وتشمل التحديات الرئيسية التي يتعين التغلب عليها ما يلي:

على المستوى القطري في كثير من البلدان النامية:

1. **انعدام الالتزام السياسي بالاستثمار في البحوث الزراعية من أجل التنمية مما يؤدي إلى وجود فجوة كبيرة في الاستثمار والقدرات اللازمة لهذه البحوث.**
2. **عدم كفاية الاهتمام بالكثير من العوامل السياقية اللازمة**، بما في ذلك بيئة السياسات المكنة والحوكمة الجيدة وقدرات الموارد البشرية المؤسسية والاستثمارات الرأسمالية في البنية الأساسية التجارية، والتمويل، وتعبئة المتعهدين من المزارعين والمجتمع المحلي وإدارة المهارات ذات الصلة، وجميعها يؤثر في الإنتاج والإنتاجية الزراعية لصغار الحائزين من المزارعين.
3. **سوء الصلات بين عمليات البحوث وجدول أعمال التنمية**، ولا سيما سياسات التمكين الأوسع نطاقا والاستثمارات، والآليات الخاصة بالتنمية الريفية فضلا عن القضايا الأوسع نطاقا مثل التغذية والصحة والأسواق.
4. **الافتقار إلى إشراك أصحاب الشأن** المعنيين في البحوث الزراعية واستحداث التكنولوجيا وأطر وإجراءات التعلم.
5. **صعوبة تحديد الأولويات والإجراءات القطرية للبحوث الزراعية من أجل التنمية، ونقص الآليات الفعالة لوضع**

6 الزراعة في مفترق الطرق: التقرير العالمي (2009) التقييم الدولي للمعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية. تحرير: بد ماكلنتير وهـ.رهيرين و ر.ت واطسون. عدد الصفحات 606 دار نشر آيلاند.

هذه الأولويات موضع التنفيذ من خلال المنظمات القطرية والإقليمية للبحوث الزراعية من أجل التنمية، ولإقامة الشراكات المتساوية ولإجراء البحوث ذات الصلة التي تعالج الفقر والأمن الغذائي وتلبي احتياجات الاستدامة البيئية.

على المستوى الإقليمي:

6 **الصعوبات التي تواجه في دمج الإجراءات على المستوى الإقليمي**، نتيجة لما تتسم به العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية من تعقيد فيما بين الدول.

7 **المنظمات والشبكات الإقليمية التي تعاني من نقص الموارد** ومحدودية الملكية والمشاركة عبر طائفة من أصحاب الشأن في البحوث الزراعية من أجل التنمية على المستوى القطري بالمقارنة بما هو مطلوب الآن.

8 **نقص الالتزام السياسي الدولي الأوسع نطاقا** بدعم التدابير والمنظمات الإنمائية المنظمة إقليميا ولتقاسم الإبتكارات التكنولوجية.

على المستوى العالمي:

9 **الإصلاح غير الكامل حتى الآن للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية** والتحديات التي تواجه في تحقيق التآزر التشغيلي بين مراكز الجماعة الاستشارية وشركائها.

10 **عدم كفاية الالتزام بالتدابير التعاونية على النطاق العالمي** والحاجة إلى التعبئة المتكاملة والتآزرية لشبكات أصحاب الشأن الدوليين ومبادرات البحوث والتنمية.

11 **تأثيرات التجارة غير المنصفة على الصعيد العالمي والتي تتفاقم بفعل القضايا الناشئة التي تنطوي على تأثيرات معاكسة قوية** مثل تغير المناخ وندرة المياه والأمراض العابرة للحدود التي يؤدي كل منها إلى زيادة جوانب الضعف لدى الفقراء.

ومع ذلك فإن هناك الكثير من الفرص مثل:

على المستوى القطري:

1 **الاعتراف المتجدد في السياسات الحكومية بدور وتأثير الزراعة** باعتبارها قوة دفع رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل من فقراء الريف والحضر والاستثمارات الجديدة وآليات التمويل في أعقاب الأزمة الأخيرة لأسعار الأغذية.

2 **نمو تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والأدوار الجديدة للخدمات الاستشارية التي تعجل بالحصول على المعارف** حتى في المناطق النائية.

3 **تزايد إدراج المزارعين الذين يعانون من نقص الموارد في الأسواق وتعزيز المنشآت الصغيرة في المناطق الريفية** وشركات المنتجين وتهيئة الفرص للنمو الاقتصادي.

على المستوى الإقليمي:

4 **السياسات الإقليمية المتكاملة** لتحسين التدابير الجماعية مثل العمود الرابع في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

5 **قيمة المنتديات الإقليمية المتعددة أصحاب الشأن** في تيسير التدابير المتعلقة بالتنمية على طول سلسلة القيم للزراعة والأغذية والتغذية.

6 **التدابير الجماعية للتصدي للتحديات المشتركة** على نطاق أوسع مثل الاتحاد الخاص بالأرز– القمح لسهل الاندو–جانجز، وبرامج البحوث الدولية من أجل التنمية والشبكات الموجهة نحو العمل الاتحادات القائمة على قضايا محددة.

على المستوى العالمي:

7 **الاعتراف السياسي بدور البحوث الزراعية من أجل التنمية**.

8 إصلاح **الوكالات الدولية** مثل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة لكي تصبح أكثر توجها نحو المنتجين من صغار الحائزين وإحداث التأثيرات عليهم.

9 تزايد الاعتراف **بالمنتدى العالمي للبحوث الزراعية** بوصفه آلية مفتوحة وشاملة للعمل بين جميع أصحاب الشأن، وكون المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية الوسيلة المشتركة، لإحداث التغيير.

10 زيادة دور **الاقتصادات سريعة النمو** بوصفها موردا للتكنولوجيا وفرص التعلم للأقاليم الأخرى.

11 **التكنولوجيات** للزراعة الأكثر تقدما بما في ذلك تلك التي يستحدثها كل من العلم والمزارعين والتكنولوجيات الخاصة بالتصنيع وإضافة القيمة التي تجد الآن استخداما متزايدا في البلدان النامية.

5 من الذي يتعين إشراكه؟

حدد المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية لعام ٢٠١٠ أصحاب الشأن الذين يتعين حشدهم على المستويات القطرية والإقليمية والدولية للتصدي لهذه التحديات مع اعتبار كل منهم مالكا لعملية تحويل إدرار واستخدام المعارف والتكنولوجيات الزراعية من أجل التنمية. وهنا فإننا ننظر في وضع احتياجات وأهداف المزارعين والمستهلكين الذين يعانون من نقص الموارد في قلب نظام البحوث الزراعية من أجل التنمية:.

- المجتمع المدني بما في ذلك وعلى وجه الخصوص المزارعين من صغار الحائزين وتعاونيات المزارعين/ شركات المنتجين ومنظمات المجتمع المدني على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى القطري والإقليمي والدولي، وعلى وجه الخصوص الحاجة إلى إدراج النساء والفئات الأكثر ضعفا؛
- مؤسسات البحوث والتعليم والمشورة الزراعية الممولة من القطاع العام على المستوى القطري، والتوليفات المؤسسية لهذه الأدوار؛
- القطاع الخاص بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للمدخلات الزراعية والأغذية الزراعية، وموردي الخدمات والمصارف وشركات التأمين والأعمال الزراعية وقطاعات التسويق والشتات العرقي المنتشر الآن في كافة أنحاء العالم؛
- صانعو السياسات على المستوى القطري في البلدان المتقدمة والنامية من الناحية الاقتصادية والمنظمات السياسية والتقنية الإقليمية؛
- المنتديات الإقليمية متعددة أصحاب الشأن التي تعبئ المعلومات الإرشادية والمؤسسية وتقاسم المعارف والإجراءات الإقليمية لإحداث التأثير الإنمائي واسع النطاق؛
- مؤسسات البحوث الزراعية الدولية ولاسيما الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمؤسسات القطرية في الاقتصادات السريعة النمو، ومؤسسات البحوث المتقدمة، والمجتمعات المهنية التي تعالج العلوم الزراعية وما يرتبط بها من علوم أساسية؛
- تلك التي تدعم استخدام المعارف الزراعية من أجل التنمية مثل وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات التنمية الريفية، وموردي تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ووكالات الخدمات المالية الصغيرة والتأمين الصغير النطاق، ومنظمات المزارعين والمشرعين وأولئك المعنيين بجداول الأعمال ذات الصلة مثل الصحة والتغذية والتجارة والاستدامة البيئية؛
- الجهات المانحة وغيرها من وكالات المساعدات الإنمائية بما في ذلك المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف ومصارف التنمية والمستثمرين ومؤسسات القطاع الخاص؛
- وسائط الإعلام.

بدلا من البدء بإحدى التكنولوجيات وقدراتها الواعدة، يتطلب تحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية فكرا يعتمد على تسليم النواتج التى ينشدها الفقراء والتي توضع من أجلهم والطريقة التي يمكن أن يساعد بها إدرار المعارف والحصول عليها واستخدامها إلى الوصول إلى هذه النواتج. ولم تعد النماذج القديمة لمرات التجديد الخطية والصوامع المؤسسية تصلح للنظم الزراعية المعاصرة سريعة التغير، وترابط أصحاب الشأن مع اتجاهات وممرات متعددة عبر منظور من التفاعلات يتوقف على السياق المعني.

أعادت عملية المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية تحديد دور المنتدى العالمي للبحوث الزراعية باعتباره آلية مفتوحة شاملة متعددة أصحاب الشأن للتشجيع على هذه التغييرات.و هذا المنتدى ليس وكالة منفذة في حد ذاته بل أداة تجمع معا مؤسسات البحوث الزراعية من أجل التنمية وشبكات أصحاب الشأن والبرامج العملية الشاملة لجميع القطاعات لمعالجة احتياجاتها الإستراتيجية المشتركة في: (1) الإرشادات السياساتية؛ (2) الشراكات المشتركة بين الأقاليم والعالمية؛ (3)

التعزيز المؤسسي؛ (4) تقاسم المعارف. ويعتبر دور آلية المنتدى العالمي للبحوث الزراعية مهمة بالغة الأهمية في تحويل نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية في كافة أنحاء العالم، اعترف بها في بيان أكويلا للدول المتقدمة الثماني بشأن الأمن الغذائي في 2009. وتحدد خريطة الطريق هذه المسار المشترك لأداء ذلك بصورة وثيقة الصلة وبمشاركة جميع القطاعات وأصحاب الشأن وفي إطار وضُع من خلال التكافل من جانب الاحتياجات والإجراءات المحلية/ القطرية إلى الإطار الإقليمي ومن ثم إلى الإطار العالمي.

وتضطلع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية بوصفها نظاما دوليا رئيسيا للبحوث الزراعية بدور بالغ الأهمية في تعزيز هذه التغييرات. ويهيئ إصلاح الجماعة الاستشارية نحو البرامج الموجهة إلى تحقيق النواتج ضمن نظام دولي أكثر انفتاحا وشمولا فرصة هائلة لإضافة قيمة إلى القدرات القطرية وللعمل في التدابير الجماعية عن طريق الشراكات المتساوية التي تعالج الأهداف الإنمائية القطرية والإقليمية المتفق عليها. وترد المبادئ ومحور تركيزها الجديد في إستراتيجية الجماعة الاستشارية وإطار النتائج الخاصة بها الذي يحدد الأهداف وتوقعات النظام المستصلح، وكيفية توجهه نحو العمل مع الشركاء وأصحاب الشأن الآخرين. ويوفر المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية ذاته آلية رئيسية للمساءلة العامة عن قيمة نظام الجماعة الاستشارية المستصلح وبرامجه للمساعدة في تشكيل وتعزيز أهمية النظام المستصلح في أن يحقق بصورة أفضل أغراضه واحتياجات الشركاء القطريين بجميع أشكالها.

6 العناصر الإستراتيجية في خريطة طريق المؤتمر العالمي الأول للبحوث الزراعية من أجل التنمية

تحديد الإجراءات والأدوار المطلوبة والنواتج والمعالم البارزة المنشودة

تهدف خريطة طريق المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية إلى إحداث تحويل في البحوث الزراعية من أجل التنمية على الصعيد العالمي من حالة التفتت التي هي عليه الآن إلى نظم أكثر اتساقا وتجانسا لتحقيق قدر أكبر من التأثير. ويتمثل هدفها في أن تضطلع المعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية بكامل أدوارها الممكنة في استئصال الفقر والجوع وسوء التغذية في العالم. ويتعين لتحقيق ذلك توفير التدابير الجماعية القادرة على وضع كل خاصية من **الخصائص الأساسية الست** في نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية حسنة التشغيل والمحددة من خلال عملية المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية لعام 2010:

6.1 تحدد بصورة شاملة أولويات وإجراءات البحوث الزراعية من أجل التنمية، بدفع من التطور القطري والإقليمي والعالمي في مجال التنمية

(أ) العناصر الاستراتيجية

يتعين أن تركز نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية على تحقيق التأثيرات الإنمائية المحددة. والاعتراف بالحقائق المعقدة التي تحدث فيها هذه التأثيرات. غير أن تحديد أولويات التنمية القطرية والإجراءات الفعالة للبحوث الزراعية من أجل التنمية بين الشركاء المتباينين ليس بالعملية البسيطة. فهي تتطلب إرادة سياسية لتشكيل الإبتكارات بطريقة تتعلم من دروس الماضي. وتتطلب ولايات متغيرة تتخذ نظرة أوسع نطاقا للتحديث الزراعي، ومعايير ومنهجيات تشغيلية جديدة تكون موحدة ومرنة في نفس الوقت والتخطيط الأفضل والتعلم من التدابير، والاستخدام الأفضل للمعارف المتوافرة في هذه العمليات. وتتطلب المساءلة أمام هؤلاء الذين تخدمهم البحوث الزراعية من أجل التنمية، فضلا عن أولئك الذين يدفعون مقابل هذا العمل. ويتعين على الأولويات أن تدرج العلم مع التنمية لدى دراسة بعض القضايا مثل التكثيف المستدام، والحصول بصورة أفضل على الأغذية المغذية من جانب المجتمعات الضعيفة، وزيادة الدخل الزراعي من خلال الإدارة بعد الحصاد التي توفر القيمة المضافة، وتهيئة الفرص للمتعهدين من المزارعين والمنتجين من صغار الملاك الذين يعانون من نقص الموارد، وخلال هذه العمليات، فإن النهوض باستخدام المعارف المتوافرة وإدرار المعارف الجديدة تمثل في حد ذاتها أدوات أساسية لفهم مبادلات السياسات والتآزر المفيد لتلبية كل من الاحتياجات المغذية والدخلية الملحة لفقراء الريف والطلب على الأغذية من جانب السكان الذين يتزايد طابعهم الحضري، مع ضمان استدامة الإنتاج والنظم الغذائية.

حددت عملية المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية لعام ٢٠١٠ الأفكار والإجراءات الرئيسية للبحوث الزراعية من أجل التنمية على الصعيد العالمي بما يعكس احتياجات البحث والتنمية في البلدان النامية من خلال الاستعراضات والمشاورات المتعددة لأصحاب الشأن التي ستنظمها منتديات البحوث الزراعية في كل إقليم من العالم (اتحاد مؤسسات البحوث الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ورابطة مؤسسات البحوث الزراعية لآسيا والمحيط الهادئ ورابطة البحوث الزراعية لآسيا الوسطى والقوقاز والمنتدى الأوروبي للبحوث الزراعية من أجل التنمية والمنتدى الإقليمي للبحوث الزراعية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) جنبا إلى جنب مع القضايا التي حددتها التحليلات التي أجرتها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والأولويات الدولية للتنمية الزراعية التي اتفقت عليها الحكومات من خلال عمليات منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وعلى الرغم من الفروق الإقليمية والسياقية الواضحة، فإن التكامل العالمي والمناقشات في المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية لهذه التحليلات وجدت الكثير من نقاط الالتقاء بين هذه الأولويات التي حددت في المجالات الرئيسية التي هي في أشد الحاجة إلى إجراءات البحوث الزراعية من أجل التنمية وما ينبغي أن يكون عليه شكل ووظيفة ذلك. وتحتاج هذه الآن إلى إدراجها في السياقات القطرية والإقليمية ورسم خرائطها فى ضوء انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي وتدهور البيئة وغير ذلك والشراكات المحتملة المعنية، ولتحديد المواقع التي يمكن أن تحقق فيها التدخلات أقصى المنافع والتأثيرات.

تحسين الإشراف يعتبر ضروريا إذا كان يتعين ترتيب أولويات الاحتياجات الإنمائية والأولويات المستقبلية، وتهيئة نظرة أوضح للتحديات الجديدة مع بدء ظهورها. ويتعين أن تتضمن البحوث والتحليلات الاستشرافية والمتوقعة طائفة من المنظورات بشأن القضايا الرئيسية والاستفادة من أفضل البيانات والتفسيرات المتاحة من مختلف المصادر والدمج المباشر لوجهات النظر المتباينة للمزارعين وأصحاب الشأن الآخرين بشأن المشاكل النوعية حتى يمكن فحص القضايا الهامة من خلال «عدسات» متعددة. وقد يحل كل منهج هنا جزءا من المشكلة إلاّ أنه يمكنها معا أن تحقق أفضل وجهات النظر بشأن الاحتياجات المستقبلية والاعتراف بالمنافع والمبادلات فيما بين مختلف خيارات السياسات المحتملة. وتبين عمليات تحليل تغير المناخ بالفعل أهمية هذا النهج.

(ب) الأدوار المطلوبة

يتعين على **المؤسسات القطرية** المسؤولة عن وضع أولويات البحوث؛ (1) أن تكون وثيقة الصلة بالتخطيط الاستراتيجي، والعمل من قاعدة النتائج الإنمائية المنشودة المحددة في مجالات التنمية الريفية والأمن الغذائي والخطط والالتزامات الزراعية؛ (2) تطبيق عملية شاملة تشمل أصحاب الشأن المعنيين وترتكز على تلبية احتياجات الفقراء؛(3) ضمان النظر في تنوع الخيارات بما في ذلك استخدام المعارف التقليدية والنهج التقليدية، والتكنولوجيات الجديدة؛ (4) تحديد الإجراءات المعتمدة على المهارات والموارد المتوافرة بما في ذلك تلك الواردة من القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ (5) تقييم التكنولوجيات والمعارف التي يمكن الحصول عليها من مصادر خارجية.

يتعين تعزيز **المنتديات الإقليمية والإقليمية الفرعية ذات أصحاب المصلحة المتعددين بغية** إدراج منظورات مختلف أصحاب المصلحة بشكل أفضل ومساعدتها في تشكيل سياسات وقدرات الإبتكار في كل إقليم. ويتطلب هذا التعزيز المشاركة القوية من جانب الدوائر التأسيسية لجميع أصحاب الشأن، والتزام ودعم تمويلي من جانب المنظمات الإنمائية القطرية والإقليمية، ودعم من الوكالات الدولية العاملة عبر الأقاليم وداخلها. وينبغي مشاركة منتديات البحوث الزراعية من أجل التنمية مع منظمات السياسات الإقليمية ومصارف التنمية في وضع أولويات البحوث الزراعية والتجديد التي تتجسد بدورها في العمليات الإنمائية الأوسع نطاقا. وينبغي فحص فرص تقاسم المعلومات بما في ذلك قصص النجاح وتحفيز الإجراءات الجماعية الإقليمية، لتعزيز كل من سرعة وكفاءة التغيير. ويتعين ربط التكنولوجيات والإجراءات المكنة معا من خلال النقاش والاتفاق فيما بين الشركاء بما يساعد كل طرف على الاضطلاع بالجزء الخاص به في العمليات المطلوبة.

ينبغي لآلية المنتدى العالمي للبحوث الزراعية أن يشجع ويحشد الصلات والعمليات المطلوبة على الصعيد الأقاليمي/العالمي لمنفذي البحوث الدولية مثل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومؤسسات البحوث المتقدمة ومؤسسات الاقتصادات السريعة النمو والهيئات المعنية بالسياسات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى تضيف هذه المنظمات قدرة وقيمة إلى العمليات القطرية والإقليمية لترتيب الأولويات من خلال المشورة والتحليل والتوعية التي يضطلع بها الخبراء بشأن القضايا والفرص التي تؤثر في إمكانيات البحوث الزراعية من أجل التنمية على تلبية الاحتياجات الإنمائية القطرية بصورة أفضل.

ويتعين معالجة الحاجة إلى تحسين الإشراف من خلال تعبئة تحليلات الخبراء داخل البلدان لتحليل الموضوعات النوعية ذات الاهتمام ولكي تجمع، من خلال المنتدى العالمي للبحوث الزراعية، والمنتديات الإقليمية وعلى أساس متساوق ومنتظم، المبادرات القطرية والدولية المتنوعة معا لدراسة سيناريوهات التنمية ذات الصلة من خلال العدسات المختلفة والتعلم من نتائج مختلف النماذج والمنظورات المستخدمة. وجنبا إلى جنب مع ذلك، ستجرى تعبئة مشاورات أصحاب الشأن واسعة النطاق من خلال المنتديات القطرية والإقليمية لإبراز الحقائق والتأثيرات الخاصة بالاتجاهات فيما بين المجتمعات الريفية الفقيرة.

(ج) النواتج والمعالم البارزة المنشودة

- **جدول الأعمال الحالي والمستقبلي للبحوث الزراعية من أجل التنمية ووضع الأولويات على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية لتصبح عملية تدريجية وشاملة فيما بين أصحاب الشأن في البحوث الزراعية من أجل التنمية استنادا إلى أفضل المعارف المتاحة**

ستقاس المعالم البارزة بحلول المؤتمرين الثاني والثالث للبحوث الزراعية من أجل التنمية على أساس:

(1) الخبرات والتعلم في وضع نظم التخطيط والرصد القطرية والإقليمية والعالمية المتعددة أصحاب الشأن لوضع أولويات البحوث الزراعية من أجل التنمية وتنفيذها؛

(2) عدد ونوعية برامج الشراكات والمبادرات الإقليمية والعالمية بما في ذلك تلك الخاصة بالجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية التي تعالج التحديات المشتركة والشاملة من خلال الإجراءات المبتكرة لأصحاب الشأن المتعددين ضمن الأطر المتفق عليها.

- **السيناريوهات الزراعية المستقبلية المعروضة بفعل عمليات التحليل المترافقة الإسناد لأصحاب الشأن المتعددين للنهوض بتوفير الاحتياجات من المعارف الجديدة وتشكل البحوث المطلوبة.**

(1) الإشراف من جانب الاتحادات الأكاديمية المنشأة لمعالجة الاحتياجات المستقبلية ضمن السياقات القطرية والإقليمية.

(2) إجراءات الإشراف المنسقة المنشأة على المستوى الدولي لتحفيز ودمج التحليلات المتنوعة للقضايا الرئيسية وتوقعاتها.

6.2

الاستثمار من أجل ضمان الإنصاف في الشراكات والمساءلة فيما بين جميع أصحاب المصلحة بالتجديد الزراعي والتغيير الإنمائي

(أ) عناصر الإستراتيجية:

الأمن الغذائي والتنمية الزراعية هما من مسؤوليات الحكومات ذات السيادة. وتعتمد تأثيرات التنمية على الاستراتيجيات والالتزامات القطرية فيما بين نظم التجديد القطرية. وينبغي أن تشرك هذه الجمهور والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني والتوفيق بين أهدافها ومصالحها المختلفة من خلال المبادئ العامة للشراكات ووضع أهداف مشتركة وأدوار ومسؤوليات متفق عليها، ومن خلال الشفافية والثقة والفهم والمساءلة المتبادلة عن النجاح.

الشراكات الفعالة والعادلة عنصر ضروري للحد من التفتت في النظام وتمكين كل عنصر فاعل من تقديم أفضل القيم ضمن إطار الإجراءات الأشمل نحو تحقيق التأثيرات. ولهذا الغرض، لابد أن تمثل مصالح المستفيدين المستهدفين وخاصة المزارعين والمستهلكين الفقراء بصورة مباشرة في تشكيل وتنفيذ البحوث. فالمزارعون أيضا من أصحاب الابتكارات وينبغي النظر إليهم كشركاء في نظم التجديد مما يحقق عائدات كبيرة للفقراء، ويضئ خطوطا جديدة للبحوث في المجالات المعيارية.

يجري بسرعة تعزيز الشركاء التقليديين في تقاسم المعرفة والتعلم أو حتى في بعض الأوقات الاستعاضة عنهم بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في حين يتزايد تقديم الخدمة عن طريق القطاع الخاص والمدني بدلا من المنظمات العامة. ولتكنولوجيا الاتصال والمعلومات تأثير هائل في كسر حواجز اللغة والثقافة والفصل المؤسسي لتوفير الكثير من الصلات والفرص الجديدة حتى في الأماكن النائية.

لابد من الاعتراف بالدور المتزايد للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين المهنية بوصفها من موردي الخدمة الذين يربطون بين العلم والمجتمع في توفير فرص منظمي المشاريع فضلا عن كونهم من المساهمين الرئيسيين في إدرار المعارف وتحويلها إلى نواتج وخدمات مبتكرة. وقد أخذت حقوق الملكية الفكرية في الظهور كعنصر رئيسي ينبغي أخذه في الاعتبار في ضمان الوصول إلى التجديد الزراعي بجميع أشكاله. ويتعين توفير الوضوح على جميع المستويات فيما يتعلق بالجهات التي ستستفيد من النهج الجديدة، وكيف يمكن مواصلة إدراج أو حماية أولئك الأقل قدرة على دفع المقابل في تنفيذ التكنولوجيات الجديدة لتجنب المزيد من التفاقم للمشاكل التي يتعرض لها الفقراء.

البنية الدولية للبحوث الزراعية تتغير بسرعة. فوفقا لإعلاني باريس وأكرا، فإن مشاركة **البلدان النامية** النشطة في تصميم وتنفيذ وتحديد الأهداف للبحوث الدولية، وفي وضع الأهداف والالتزامات المشتركة يعتبر عنصرا أساسيا لتحقيق أقصى قيمة مضافة وتأثير من الإجراءات الدولية. وفي مقابل ذلك فإن تحديد الأهداف العالمية يمكن أن يصبح حافزا مفيدا في مساعدة البلدان في إعادة تقييم أهداف وأطر البحوث والتنمية الخاصة بها، ودراسة أفضل الوسائل التي يمكن بها للبحوث الزراعية الدولية من أجل التنمية أن تساعد في تسليم النتائج القطرية المنشودة. **ومؤسسات البحوث المتقدمة** شريكة مهمة للنظم القطرية سواء بصورة مباشرة أو عن طريق وسطاء البحوث الدولية، ولدى العلوم المتقدمة الكثير الذي يمكن أن تقدمه إذا أمكن توجيهها نحو الأهداف الإنمائية. وتضم مؤسسات البحوث الزراعية المتقدمة الآن مؤسسات في الاقتصادات السريعة النمو، ومن المهم تحديد أفضل الطرق التي يمكن بها لهذه العناصر الفاعلة الجديدة أن تدعم قدرات البحوث الزراعية من أجل التنمية في البلدان الأخرى والمشاركة في الأنشطة الأقاليمية.

(ب) الأدوار المطلوبة

تتطلب الشراكات الحقيقية استثمارا في الوقت والاهتمام والعلاقات المتساوية التي يتعين أن تستوعب الاختلافات الشاسعة في مستويات الموارد والتباين الشديد في المنظورات والمعارف والسياقات. ويتعين على راسمي سياسات **البحوث الزراعية القطرية من أجل التنمية** ومؤسسات البحوث وضع عمليات لا مركزية من القاعدة إلى القمة للمشاركة بفعالية مع المجتمعات المحلية وأصحاب الشأن لتحسين الدراية باحتياجاتها ومنظوراتها وإدراجها في شراكات فعّالة ومتساوية. وسوف تؤدي **المنتديات الإقليمية المعززة التي تشمل جميع القطاعات بصورة متساوية** إلى تحفيز الإجراءات الدولية بين

البلدان والشراكة الشاملة مع العناصر الفاعلة مثل منظمات المزارعين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (المنشآت الصغيرة والمتوسطة وموردي المستلزمات والأسواق) في إجراءات إقليمية وأقاليمية توجه نحو تحقيق الأهداف الإنمائية. **ويتعين على المراكز الدولية التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وما يتجاوزها بما في ذلك معاهد البحوث المتقدمة والاقتصادات السريعة النمو** أن تستفيد إلى أقصى حد من إمكانيات شراكاتها مع النظم القطرية والشبكات الإقليمية والعالمية والقطاعات الخاصة وغيرها من القطاعات والمنظمات الإنمائية حتى يمكن لكل منها أن يضطلع بأقصى قدر من الفعالية بدوره، وتكامله، وإضافة قيمة، بوصفها تجميعا عالميا للقدرات والاستراتيجيات الواضحة، للتمكين من تحويل المبتكرات والأدوار إلى الشركاء القطريين. وسيتعين لتحقيق النجاح أن توظف هيئات التمويل قدرا أكبر من الاستثمارات في الصياغة العادلة والتعلم من عمليات البحوث الزراعية من أجل التنمية وليس مجرد تنفيذها. وسيقوم المنتدى العالمي للبحوث الزراعية، من خلال ما يقوم به من رصد لعملية المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية، بالتشجيع على إجراء المشاورات المتعمقة المنظمة لدراسة **فرص وانعكاسات البنية الجديدة للبحوث الزراعية من أجل التنمية في معالجة الموضوعات الرئيسية وتوفير الموارد لها.**

(ج) النواتج والمعالم البارزة المنشودة:

النواتج الإنمائية التي تتعزز من خلال النظم القطرية للبحوث الزراعية من أجل التنمية والتي تعترف بصورة كاملة وبطابع الإبتكار القائم على تعدد أصحاب المصلحة في عمليات التخطيط والتسليم والتعلم والعمل التي تضطلع بها من خلال المبادئ المشتركة للشراكات الفعالة:

- التحولات الموثقة في تمويل البحوث ونظم الرصد لإدراج مبادئ الشراكة.
- مبادئ الشراكة المتساوية وإجراءات بروتوكول الإنترنت توضع موضع التنفيذ على جميع المستويات ضمن البنية الجديدة للبحوث الزراعية من أجل التنمية والشراكات المتساوية التي ترعاها المنتديات الإقليمية المعززة القائمة على تعدد أصحاب المصلحة.
- التغيير في نظم الإسناد والمكافأة التي تستخدمها مؤسسات البحوث الزراعية من أجل التنمية للنهوض بقيمة الأهداف الإنمائية ومساهمات كل شريك.

6.3

العمل بنشاط على زيادة الاستثمارات في الموارد البشرية والمؤسسية والمالية لنظم البحوث الزراعية من أجل التنمية لتلبية الطلبات في مجال التنمية

(أ) العناصر الإستراتيجية:

تشير تقديرات الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية إلى أن تحقيق النواتج الإنمائية بالحجم المطلوب للتصدي للتحديات الرئيسية المنتظرة، وتعويض التخلف الكبير في الاستثمارات الذي نشأ بالفعل عن نقص التمويل خلال العقدين السابقين، يتطلب زيادة **مستوى الاستثمارات العالمية** في البحوث الزراعية من أجل التنمية إلى **ثلاثة أضعاف** ما كان عليه في غضون السنوات الخمسة عشرة القادمة . وإلى جانب الاستثمارات المباشرة في البحوث الزراعية من أجل التنمية على الصعيد القطري، ينبغي زيادة الاستثمارات القطرية وتدفقات المعونة في التنمية الريفية الأوسع نطاقا (مثل في البنية الأساسية الريفية، والحصول على المياه، والتعليم) والنظم الغذائية اللازمة لتحقيق تأثيرات واسعة النطاق من نواتج البحوث الزراعية من أجل التنمية.

ويتعين بالنسبة لتنفيذ التجديد الزراعي بصورة فعالة نحو تحقيق النواتج الإنمائية المنشودة، متابعة **الاستثمارات الأكثر تكاملا والفعالة استنادا إلى** مبادئ باريس وأكرا. ويتطلب ذلك أيضا **استثمارات** متجانسة وفعالة بين العناصر الفاعلة للبحوث الزراعية من أجل التنمية لدعم الإجراءات القطرية ونواتجها بما في ذلك الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومعاهد البحوث المتقدمة ومراكز البحوث في الاقتصادات السريعة النمو. وسوف تتطلب زيادة التمويل عملية قوية **للإرشاد المدعم بالقرائن** لبيان قيمة زيادة واستدامة الاستثمارات في البحوث والتدريب ونظم التسليم.

(ب) الأدوار المطلوبة

لابد أن تقود **الالتزامات الحكومية** هذه العمليات وأن تحفز جهود الآخرين، وتعبئة المساهمات أيضا من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمساعدات الإنمائية الدولية والعناصر الفاعلة في البحوث الزراعية من أجل التنمية.

ينبغي للبحوث الزراعية القطرية ونظم التجديد أن تنظر في التزاماتها الاستثمارية في ضوء الاحتياجات والأولويات المجتمعية الجديدة المحددة عن طريق عمليات شاملة تشمل جميع أصحاب الشأن المعنيين وينبغي للنظم القطرية أن تضع استراتيجياتها بشأن ما يمكن إعداده من استراتيجيات وإدراره من معارف أو تعبئة ذلك قطريا، وما هي القدرات والاستثمارات اللازمة للقيام بذلك، وكيف يمكن الوصول إلى القدرات والتكنولوجيات والمعارف الجديدة من مصادر خارجية أو دولية.

يتعين على وكالات التمويل الدولية والقطرية معا إحداث زيادة كبيرة في استثماراتها انطلاقا من خط أساس عام 2010، مع العمل في نفس الوقت على النهوض بنوعية المصروفات والمساءلة بشأنها. وينبغي أن يوفر الدعم المالي للبحوث الزراعية من أجل التنمية المرونة للمؤسسات للتحديث والاعتراف بالطابع بعيد المدى للاستثمارات في البحوث والتنمية. وينبغي إعداد استراتيجيات أكثر تكاملا لتحسين فعالية تدفقات المعونة للنظم القطرية والعالمية للبحوث الزراعية من أجل التنمية والتوفيق بصورة واضحة بين الاستثمارات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال البحوث مع تلك المعنية بالتنمية الأوسع نطاقا.

ينبغي للمنتديات الإقليمية أن توثق وتتبع الاستثمارات والعائدات من الاستثمارات في البحوث والتنمية وبناء الالتزامات القطرية إلى الإقليمية والمرتبطة بالهيئات المعنية بالسياسات والاستثمار المسؤولة، والعاملة مع الحكومات ومصارف التنمية الإقليمية والجهات المانحة الداعمة فضلا عن المزارعين والعناصر الفاعلة من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

وينبغي **للمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والعالمية** أن تلتزم بزيادة الاستثمارات حسنة التنسيق وتنمية الموارد البشرية في مجال البحوث الزراعية من أجل التنمية، والمساعدة في ضمان أن تحقق الجهود القطرية والدولية مستويات الاستثمار اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة قطريا في اتجاه انجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي وضع ترتيبات متعددة البلدان داخل الأقاليم والأقاليم الفرعية وفيما بينها لزيادة جهود التتبع

7 مشروع إستراتيجية وإطار للنتائج للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. للنقاش في المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية، 20 مارس/ آذار 2020 -http://alliance.cgx change.org/strategy-and-results-framework-and-mega-programs. CGIAR

للاستثمارات والقدرات القائمة والاستفادة من فرص جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب لتقاسم المعارف وأوجه التقدم.

للجهات الفاعلة في مجال البحوث الدولية بما في ذلك الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومعاهد البحوث المتقدمة ومراكز البحوث في البلدان ذات الاقتصادات السريعة النمو أدوار قيمة لتعبئة ودعم الاستثمارات من أجل البحوث الدولية وإبراز ضرورة بناء قدرات وطنية لنظم البحوث الزراعية من أجل التنمية لتحقيق الإجراءات اللازمة واستدامتها. ويمكن أيضا لخبرات الاقتصادات السريعة النمو في مجال تطوير نظم البحوث والتعليم والمشورة في المجال الزراعي أن توفر حججا معاونة قيمة لزيادة الموارد والاستثمارات القطرية والدولية في نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية على الصعيد العالمي.

ويوفر المنتدى العالمي للبحوث الزراعية الآلية الشاملة والموضوعية ويوفر المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية العملية المنظمة اللازمة **لرصد الاستثمارات والدعوة رفيعة المستوى لزيادة الاستثمار** في القطاع، نيابة عن أصحاب الشأن في البحوث الزراعية من أجل التنمية.

(ج) النواتج والمعالم البارزة المنشودة

تصل الاستثمارات القطرية إلى قيمة مستهدفة تبلغ ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة بحلول عام 2025، وتصل الاستثمارات في التنمية الريفية إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في نفس التاريخ.

ولتحقيق ذلك، يتعين على الجهات التأسيسية للمؤتمر العالمي للبحوث الزراعية أن تعمل معا لمعالجة الثغرات الواسعة في الاستثمار في البحوث الزراعية من أجل التنمية، وربط الاستثمارات في البحوث بالالتزامات الإنمائية الأوسع نطاقا:

- الإرشاد والرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالالتزامات الاستثمارية من جانب البلدان النامية والمتقدمة بدءا من خط الأساس لعام 2010.
- تعبئة الخبرات لمساعدة منظمات البحوث القطرية والإقليمية الفرعية والإقليمية في تحسين وتتبع نوعية وأداء الاستثمارات والشراكات في مجال البحوث الزراعية من أجل التنمية مع مساءلة معززة عن النتائج.
- الدعوة إلى تقديم مساهمات محتملة قوية من البحوث الزراعية من أجل التنمية في منتديات السياسات رفيعة المستوى.

6.4

تنمية القدرات المؤسسية المطلوبة لإدرار المعارف الزراعية من أجل التنمية والحصول عليها واستخدامها

(أ) العناصر الإستراتيجية:

الحاجة إلى إحداث زيادة كبيرة في القدرات المحلية والقطرية للعناصر الفاعلة في البحوث الزراعية من أجل التنمية هي حاجة واضحة وملحة في كثير من البلدان، وهي حاجة بالغة الأهمية في البلدان التي تنتعش من النزاعات أو الأزمات الممتدة. وتتطلب عملية تنمية القدرات الجديدة المطلوبة للبحوث الزراعية من أجل التنمية إجراء تحليلات أفضل للاحتياجات وسياسات وإجراءات متساوقة على جميع المستويات جنبا إلى جنب مع ممرات التجديد المعنية. ولابد من أن يؤدي إصلاح وتعزيز النظم القطرية للبحوث الزراعية من أجل التنمية إلى مساعدتها في أن تصبح أكثر شمولا واتساقا وأكثر تركيزا ومساءلة أمام أولئك الذين تقدم لهم الخدمات.

الزراعة مهنة قديمة ولا تحظى بالقدر الكافي من التقدير في الكثير من البلدان ولذا لابد من إيلاء اهتمام خاص لتشجيع الشباب على العمل في جميع جوانب البحوث الزراعية من أجل التنمية وتشجيع وإشراك النساء في أدوار في مجال هذه البحوث ولا سيما في الوظائف العليا. فالحوافز الأفضل على تولي الوظائف بما في ذلك إدراج نظم المكافآت المالية والبنية الأساسية والمرافق والقيمة المجتمعية تساعد فى إجتذاب المهارات الأفضل على جميع المستويات والاحتفاظ بالباحثين والمستشارين المتمرسين. ومن المهم أن يساعد الشباب أنفسهم في الإعراب عن التغييرات المطلوبة في التعليم الزراعي والحوافز لزيادة جاذبية المهن وقيمتها والتحديد الأفضل لنطاق الأدوار المطلوبة الآن من البحوث الزراعية من أجل التنمية. ويتطلب ذلك أيضا تحولا في الفكر وإدرار المعارف لتوفير أفضل الفرص في الأدوار التي ستحقق قيمة تجميعية للإنتاج الزراعي، بما في ذلك التسويق والتجهيز والتوزيع وما يرتبط بابتكارات ومعارف واحتياجات التمويل.

نظم تحديد قيم البحوث والتجديد ومكافأتها لكل من المؤسسات والعاملين فيها تحتاج إلى مراجعة جذرية لكي تراعي بصورة أفضل قيم التطور، ومدى الصلة «بالعملاء»، وتشجيع القدرات الجماعية، وتعزيز الاتساق، ودمج النهج الجديدة مع الحقائق الزراعية، وزيادة مساهمة العلوم الزراعية في المجتمع.

العناصر الفاعلة والقدرات المشاركة في نشر المعارف وتقاسم

التعلم تتعرض لتغييرات كبيرة. فالمجتمع المدني والقطاع الخاص يضطلعان بأدوار متزايدة، وأخذت التقسيمات المؤسسية في مجال البحوث والإرشاد والتعليم في الاختفاء. ويزداد الاعتراف بمبتكرات المزارعين الخاصة في البحوث التشاركية والتعلم بالممارسة إلاّ أن هذه تحتاج إلى الربط بالمعارف الأوسع نطاقا الخاصة بالبحوث الزراعية من أجل التنمية، والحصول على المستلزمات من جانب المزارعين للاستفادة من طائفة من الفرص المتاحة. فالأدوار والشراكات الجديدة الخاصة بأولئك الذين يقومون بتجميع الممارسات المبتكرة والتكنولوجيات والمنشآت بحاجة إلى موارد كافية وإلى دعم لتحقيق التأثيرات على المستويات المطلوبة الآن. وتعتبر تنمية القدرات الجماعية للانخراط في الأسواق من خلال شركات المنتجين والمدخلات المكنة على مستوى المزرعة وفي عمليات القيمة المضافة مثل بواسطة الخدمات المالية صغيرة النطاق، والتأمين صغير النطاق من المتطلبات الهامة للقدرات للوفاء باحتياجات السوق من الإمدادات والجودة.

الشراكة مطلوبة لتنمية القدرات الإقليمية من أجل: (1) توفير اقتصاديات الحجم الكبير في البحوث الزراعية التعاونية من أجل التنمية؛ (٢) توثيق أواصر التعاون بين البلدان وبين الأقاليم والتعلم وتبادل الخبرات وتنمية القدرات القطرية؛ (3) الترويج للبحوث والشبكات التعاونية الإقليمية والإقليمية الفرعية والأكثر فعالية لتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة وتعزيز تنمية القدرات في النظم القطرية الصغيرة والأكثر ضعفا. فالبلدان التي تعرضت للدمار نتيجة للنزاعات الممتدة تعاني بصورة خاصة من الضعف وتحتاج إلى اهتمام خاص لإعادة بناء النظم والقدرات الموثوق بها في مجال البحوث الزراعية من أجل التنمية باعتبار ذلك عناصر أساسية لتعزيز أمنها الغذائي وإعادة بناء المجتمعات المحلية وسبل المعيشة.

(ب) الأدوار المطلوبة

على المستوى القطري، يتعين تطبيق السياسات والمبادئ الواضحة لتنمية القدرات على تحويل النظم القطرية وبنائها. **وربط النظم التعليمية بصورة مباشرة بمؤسسات البحوث والمشورة** والجمع بين العناصر الفاعلة من القطاعين العام والخاص والقطاع المدني فضلا عن السياسات المطلوبة والتزامات الاستثمار من أجل:

- النهوض بتلبية الطلب الإنمائي والاعتراف على وجه الخصوص باحتياجات العناصر المحرومة.
- الترويج للحوافز الأفضل في مجال البحوث الزراعية من أجل التنمية بما في ذلك نظم مكافأة القيم والمهارات الجديدة التي تتعلق بصورة مباشرة بالتنمية.
- النهوض بالتوعية والرصد والمكافآت لاجتذاب العناصر الأكثر مهارة والأفضل إلى الأعمال الزراعية.

ينبغي للمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والعالمية، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ومعاهد البحوث المتقدمة والاقتصادات سريعة النمو ترشيد عملية تنمية القدرات من خلال الإجراءات المتجانسة والمشتركة، واستهداف البلدان التي تكون فيها الاحتياجات هي الأعظم والتغلب بسرعة على الاحتياجات من القدرات من خلال التعلم من الخبرات والقدرات المتوافرة في أماكن أخرى. ويعتبر الدور التجميعي للمنتديات الإقليمية والعالمية ووظائفها في تقاسم المعارف وأعمال التجديد فيما بين الأقاليم عنصرا بالغ الأهمية في تيسير تعزيز القدرات وإقامة شبكات الكفاءة حينما تكون ضرورية لدعم عمليات التنمية القطرية والإسراع بالتنمية من خلال التعلم المشترك بين الأقاليم.

(ج) النواتج والمعالم البارزة المنشودة:

المستوى الفعال للنظم القطرية للبحوث الزراعية من أجل التنمية المنشأة لتلبية احتياجات التنمية ذات الصلة بالزراعة، والنظم التعليمية المرتبطة بصورة مباشرة بالتجديد الزراعي ونظم القيم الجديدة لتحقيق نتيجة إنمائية تركز علي:

(1) السياسات القطرية التي تجمع بين أدوار مؤسسات التعليم والبحوث والمشورة والمناهج الدراسية ونظم المكافأة المنقحة لكي تلبي على نحو أفضل الاحتياجات الجديدة والمستقبلية لوظيفة البحوث الزراعية من أجل التنمية وخاصة بالنسبة للنساء.

(2) منابر وشبكات دولية منسقة للتمكين من التعلم وتحقيق نتائج ملموسة في بناء القدرات فيما بين البلدان والأقاليم.

(3) احتياجات بناء القدرات الخاصة بالدول الخارجة من نزاعات ممتدة تعالج عن طريق التعلم من الخبرات المتوافرة في أماكن أخرى وتعبئة الجهود الداعمة الدولية.

6.5

التنسيق الفعّال للصلات المتعلقة بالتجديد الزراعي والبرامج والسياسات المتعلقة بالتنمية؛

(أ) العناصر الإستراتيجية:

الإسهام بفعالية في تحقيق نواتج التنمية يقتضي ربط إدرار واستخدام المعارف الزراعية الجديدة بالبيئة المواتية اللازمة ولاسيما لتمكين المنتجين الذين يعانون من نقص الموارد للخروج من ربقة الفقر من خلال الفرص المتاحة على مستوى المزرعة وخارجها ذات الصلة بالزراعة والأغذية (مثل في فرص التسويق وشركات المنتجين، والخدمات المالية الصغيرة، وإضافة القيمة، والحصول على الأراضي وغير ذلك) لتحويل الابتكارات إلى تغييرات وتأثيرات على أرض الواقع وخاصة فيما بين المستفيدين المستهدفين من البحوث، والأسر الزراعية التي لم يتم الوصول إليها حتى الآن، والمستهلكين والجمهور العام. والواقع أن الصلات السيئة بين عمليات البحوث وأولئك القادرين على تنفيذ التنمية الريفية الأوسع نطاقا وفيما بين المساعدات الإنمائية القطرية والمتعددة الأطراف والثنائية لدعم هذه الجوانب، تمثل كلها جوانب إخفاق في نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية في كافة أنحاء العالم.

تسوية هذه الاحتياجات تتطلب نهجا يعتمد على النواتج الواضحة يدرج البحوث في عمليات التنمية وإجراءات الربط في كل منها. وينبغي للتخطيط المعتمد على النواتج والتدابير المتناسقة المتوافقة مع الاستراتيجيات والخطط القطرية أن يستفيد من ممرات التجديد والبحوث التي تعالج سلسلة القيم من البذرة حتى طبق الطعام ويهدف إلى زيادة العائدات للمزارعين الفقراء على جميع المستويات فضلا عن تحديد ووضع الفرص البديلة لسبل المعيشة لأولئك الذين يعجزون عن استبعاد منتجات التجديد، وتحويلهم إلى منتجين قادرين على المنافسة. ويمكن ذلك أيضا من تحديد التدخلات الرئيسية اللازمة لإزالة المعوقات والحواجز أمام التأثيرات واسعة النطاق.

الصلات الأوثق مع القطاعات الإنمائية الأخرى ضرورية وخاصة مع قطاعات الصحة والتغذية والتعليم والحوكمة والبنية الأساسية والخدمات المالية مع الاعتراف بالوظائف الحيوية المتعددة التي تضطلع بها النظم الزراعية الناجحة ومن ثم المعارف الزراعية في تحقيق التنمية والنمو الاجتماعي والاستقرار. ويتعين توفير نهج أكثر شمولا يتجاوز بكثير الإنتاجية بمفردها للجمع بين الأمن الغذائي والتغذية، وسبل المعيشة والاستدامة البيئية والاعتراف بالتآزر المتبادل والمبادلات في تحقيق كل منها. ومن الأمثلة على ذلك النهج المتكامل السياساتي والعمل الموجود بالفعل في أفريقيا من خلال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ومن داخله الإطار الخاص بالإنتاجية الزراعية.

المنظورات الأوسع نطاقا تزيد من البحوث الزراعية المبتكرة من أجل التنمية. ففي القيمة المضافة مثلا، هناك خفض الخسائر في سلسلة الأغذية، وزيادة فهم العوامل المعوقة مثل حقوق الأراضي التي قد تبطل بدونها تأثيرات البحوث الزراعية من أجل التنمية بالنسبة للفقراء. فبالنسبة لجميع أصحاب الشأن في نظم الزراعة والأغذية للمزارعين الفقراء وعلى طول سلسلة القيم، نحتاج لكي نستفيد من المعارف الجديدة زيادة الفهم بالمتطلبات التنظيمية للإجراءات والأعمال الجماعية. ويتطلب ذلك عملية تنظيم من المستوى المحلي وحتى المستويات العالمية والشاملة لها للنهوض ببلورة الاحتياجات والطلبات الجماعية والمشاركة بقدر أكبر من الفعالية في تشكيل وتنفيذ البحوث الزراعية من أجل التنمية.

(ب) الأدوار المطلوبة

يتعين على أصحاب الشأن في المنتدى العالمي للبحوث الزراعية فحص صلات السياسات والاستثمار فيما بين التجديد والتنمية على جميع المستويات، وعلى أساس كل بلد على حده، وكل إقليم على حده والعمل على ضمان أن: (1) الاستثمارات في البحوث الزراعية من أجل التنمية وممرات التجديد تسهم بصورة مباشرة في تحقيق الالتزامات الإنمائية الأوسع نطاقا؛ (2) السياسات الإنمائية تأخذ في الاعتبار الكامل البحوث الزراعية وتقاسم المعارف لدي صياغتها. وتوفر بعض الاقتصادات السريعة النمو أمثلة توضيحية مفيدة للعائدات التي سيتم الحصول عليها من هذا النهج، ويتعين تقاسم خبراتها في هذا المجال.

- **يتعين إشراك المزارعين أصحاب الشأن والمستهلكين الفقراء**، الذين يمثلون محور جدول الأعمال، بصورة أفضل

في زيادة فهم وإدارة المخاطر والفرص التي تنطوي عليها عملية تطبيق الممارسات الجديدة.

- يقوم **صانعو السياسات** بفحص الصلات بين الزراعة والصحة والخدمات المالية والبيئة وغيرها من القطاعات لإقامة نظم أكثر التحاما للتخطيط والاستثمار ذات صلة بأطر السياسات.
- **تستعرض العناصر الفاعلة في البحوث الزراعية من أجل التنمية** التوافق بين الاستثمارات في البحوث والتجديد وتلك الموجودة في التنمية الريفية والنظم الغذائية والأسواق **وتسعى إلى تحسينها** مع إيلاء اهتمام خاص للشراكات بين القطاعين العام والخاص وبين القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق التنفيذ الفعال.

(ج) النواتج والمعالم البارزة المنشودة

البحوث الزراعية من أجل الأعمال الإنمائية المتضمنة والمؤسسات المتكاملة مع العمليات المكنة للتنمية الريفية.

- عناصر البحوث التي أدرجت بنجاح في الاستراتيجيات القطرية والخطط الاستثمارية مثل تلك التي أعدت في أفريقيا بموجب عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.
- بيان البحوث الزراعية من أجل التنمية في ضوء التنمية القطرية والخطط الاستثمارية، وتجميع الوزارات معا للقيام بإجراءات متسقة بشأن جداول أعمال التنمية الرئيسية ذات الصلة بالبحوث الزراعية من أجل التنمية.
- الاستراتيجيات التي تعد للإجراءات والاستثمارات الإقليمية التي تعالج موضوعات البحوث الزراعية من أجل التنمية الرئيسية واسعة النطاق من خلال الإجراءات الإقليمية والأقاليمية المتوافقة مع الأدوار الحكومية والتزامات السياسات الإقليمية.
- التوثيق الأفضل للتأثيرات والعائدات من الإبتكارات الزراعية والمعارف في عمليات التنمية حتى يمكن إقرارها لدى صياغة الاستراتيجيات والاستثمارات.
- جداول الأعمال الدولية مثل مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي بشأن إجراءات الاستثمار والسياسات في وكالات الأمم المتحدة التي تتضمن عناصر بحوث متوسطة وطويلة الأجل وتقاسم المعارف ضمن فكرها وتخطيطها.

6.6

بيان قيمة البحوث الزراعية وإقرار المجتمع لمكاسبها من خلال إشراك أصحاب الشأن في البيانات التوضيحية والإبلاغ عن النواتج

(أ) العناصر الإستراتيجية:

تجهيز احتياجات التحويل الفعالة مع الإبلاغ الواضح والمساءلة مقابل أهداف محددة الوقت. وينبغي أن ترتكز هذه على بيانات موضوعية ومؤشرات رئيسية تمكن من: (1) تتبع التغييرات ونتائجها؛ (2) استرجاع البيانات بصورة شفافة إلى جميع أصحاب الشأن المعنيين بشأن التقدم المحرز في إستراتيجية التحويل وتنفيذها. وخطوط الأساس محدودة في الوقت الحاضر وثمة افتقار إلى التدابير الملائمة فيما يتجاوز بيانات الإنتاج الخام. كما أن الصلة بين نواتج البحوث وتأثيرات التنمية تفتقر إلى القرائن المؤكدة اللازمة لإقناع المستثمرين بأهمية القطاع، وينبغي أيضا أن يعترف نظام الرصد والتقييم بالطابع التدريجي لأي برنامج للبحوث، وتتبع التغييرات والقيم الإنمائية المتصورة كجزء من عمليات إدارة التجديد ذاتها. وثمة حاجة واضحة إلى تعبئة وتكامل النظم والشبكات التي ترصد وتبلغ عن الاستثمارات والتأثيرات علي البحوث الزراعية من أجل التنمية على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية والعالمية.

(ب) الأدوار المطلوبة

على الصعيد الوطني

- إجراء تحليل لخط الأساس لحالة نظام البحوث الزراعية من أجل التنمية بدءا من عام ٢٠١١ وبإشراك جميع الشركاء (القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات) غير المدرجين في الوقت الحاضر في البحوث والإبلاغ وإعداد التقارير عن الالتزامات العالمية على المستوى الاستراتيجي؛
- تحسين التتبع في مجال بناء القدرات والحوافز ونظم الإدارة التي تسعى فيها المنظمات القطرية والإقليمية إلى الإصلاح. وضمان قدرة البلدان على وضع واستخدام قواعد البيانات المعنية مثل الأدوات من أجل صنع السياسات لبلدانها؛
- وضع سجل شفاف للإجراءات والالتزامات والمسؤوليات من جانب العناصر الفاعلة القطرية والدولية لتعزيز دور وقيمة وتأثيرات البحوث الزراعية من أجل التنمية، وتقديم التقارير عنها؛
- وضع نظم مبتكرة من القاعدة إلى القمة لاسترجاع البيانات تشمل بصورة مباشرة منظورات المستفيدين المستهدفين في تطوير البرامج واسعة النطاق أثناء تنفيذها وتكرارها وجوانب التعلم المحيطة بهذه البرامج.

على المستوى الإقليمي

- توفير الدعم لآلية دائمة بحسب كل إقليم لوضع المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالاستثمارات والقدرات في البحوث، وتنمية الموارد البشرية والمبتكرات المؤسسية دعماً للأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر وزيادة الاستدامة البيئية.

على الصعيد العالمي

- تيسير المنتدى العالمي للبحوث الزراعية الصلات المشار إليها أعلاه في الشراكات مع أصحاب الشأن الرئيسيين، وضمان أوسع نشر للنتائج على أولئك المعنيين بالبحوث الزراعية من أجل التنمية كل عامين على الأقل خلال المؤتمرات العالمية المتتابعة للبحوث الزراعية من أجل التنمية وعلى صانعي السياسات في مجموعة الدول المتقدمة الثماني، ومجموعة الدول العشرين.
- مواصلة وضع وسائل جديدة لتحديد التأثيرات الناشئة عن البحوث الدولية التي تدرس تدابير التأثيرات البيئية والاجتماعية ونواتجها والتي يمكن تطبيقها على عمليات تقييم الاستثمارات في البحوث الدولية بما في ذلك برامج البحوث في الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

(ج) النواتج والمعالم البارزة المنشودة

عمليات تقييم مبتكرة للتأثيرات وبيانات توضيحية لنظم البحوث الزراعية من أجل التنمية بعد تحويلها ومنافعها الإنمائية مع المساءلة المشتركة والرصد التشاركي من جانب المستفيدين المستهدفين، وتوثيق تأثيرات البحوث الزراعية من أجل التنمية وزيادة قيمتها المجتمعية باستخدام التدابير والوسائط التي تتجاوز المطبوعات العلمية لبعض المعايير ذات الصلة بطائفة عريضة من التأثيرات الإنمائية وجوانب الاتصال الخاصة بها.

- قصص النجاح الجماعية المستخلصة والمنشورة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.
- آلية منشأة لرصد المؤشرات والاستثمارات الرئيسية بحلول عام 2012.
- نظم استرجاع البيانات من المستفيدين التي تجري تجربتها في برنامجين على الأقل من برامج البحوث الزراعية من أجل التنمية بحلول عام 2012.

7

خلاصة خريطة الطريق

تحدد خطة العمل المكونة من ست نقاط المبينة في خريطة طريق المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية التي وضعت عن طريق عملية المؤتمر العالمي المبادئ والإجراءات الجماعية لجميع أولئك المعنيين في نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية. وهناك تغييرات أساسية لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالزراعة للفقراء ووضع سياسات وممارسات فعالة من خلال المعرفة والتدخلات. وسوف تتطلب عملية تحويل وتعزيز البحوث الزراعية من أجل التنمية تدابيرنا الجماعية في كافة هذه المجالات، مع تعلم وتحديث أصحاب الشأن معا وتوافق السياسات والموارد وتغيير المؤسسات والمواقف والقيم وإنشاء نظم مبتكرة للحصول على المعارف الزراعية وتحويلها لتحقيق التأثيرات. وتتمثل تنمية القدرات المطلوبة واجتذاب الشبان المهرة والاحتفاظ بهم في الأعمال الزراعية الجديدة والمربحة حاجة رئيسية مطلوبة.

المشاركون في المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية سلطوا الضوء على الإجراءات العملية لتحويل البحوث الزراعية من أجل التنمية عبر جميع هذه المبادئ الرئيسية الستة وعلى جميع المستويات من القطري إلى العالمي. وتعترف خريطة الطريق بأن الفقر في المناطق الريفية تحدده عوامل كثيرة لا يمكن للتجديد الزراعي إلاّ أن يقدم جزءا من الإجابة عليه. فالتنمية الريفية المواتية تتطلب دعما قطريا مباشرا لقطاعات البحوث الزراعية من أجل التنمية المعنية، وأن تعالج الحكومات أيضا بعض المسائل مثل توافر أصول الأراضي والمياه، والحصول على الخدمات المالية ومهارات ومنظمات المزارعين وتكامل الأسواق المحلية والإقليمية والنهوض بإدارة المخاطر.

الابتعاد عن مفهوم العمل حسب المعتاد يتطلب من جميع المعنيين مواءمة هذه العمليات بحسب سياقاتهم واحتياجاتهم الخاصة. ونظرا لأن خريطة الطريق تتصدى للتقسيمات المؤسسية والارتفاع عن الحدود والتخصصات التقليدية، لابد من إقامة التعاون الفعال بين أصحاب الشأن المتنوعين لتوفير الحلول التكنولوجية والاجتماعية الاقتصادية والسياساتية. وينظم المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية ويعزز المنتديات المحلية والقطرية والإقليمية والدولية الأساسية للعمل فيما يتجاوز المصالح الذاتية المؤسسية، والترويج للتدابير الجماعية وتحقيق المساءلة المتبادلة فيما يتعلق بالتقدم على جميع المستويات.

إن أعمال الشغب واسعة النطاق بسبب الأغذية في الكثير من أنحاء العالم التي وقعت منذ عامين والعودة مؤخرا إلى إرتفاع أسعار الأغذية تبين بوضوح أن الأمن الغذائي عنصر أساسي للمحافظة على السلام والرخاء واستقرار الحكومات. وسيحقق إقرار هذا النهج الشمولي الجديد إزاء البحوث الزراعية من أجل التنمية مساهمة كبيرة في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. ويتعين على أصحاب الشأن الالتزام على جميع المستويات حتى يمكن تحقيق القيمة المستقبلية للزراعة. ويوفر المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية لعام 2010 نقطة انطلاق قوية وصريحة لضمان الالتزامات المطلوبة لخريطة الطريق. ولابد الآن من أن تصبح المفاهيم معروفة بصورة مستمرة لجميع المعنيين في حكومات البلدان النامية، وصانعي السياسات وأجهزة الإعلام ودوائر الزراعة. فلا يمكن تحقيق هذا التغيير إلاّ من خلال هذا الجهد المنسق.

البناء من خلال نواتج المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية، فعلى الجهات التأسيسية جميعا في هذا المؤتمر العالمي أن تركز الآن على التوسع في انعكاسات خريطة الطريق وتحويل المبادئ العالمية إلى تدابير ملموسة على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية. فما سيتحقق من تقدم جماعي سوف يبلغ للمؤتمر العالمي عام 2012 في ضوء أهدافنا المشتركة بتعزيز البحوث الجماعية وتقاسم المعارف بشأن نواتج التنمية الرئيسية والموضوعات المركزة وتحويل وتعزيز النظم الابتكارية في البلدان النامية. ويوفر المؤتمر العالمي كذلك آلية واضحة لإصلاح الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية لكي تصبح أكثر اتصالا بالعمليات الأوسع نطاقا للبحوث الزراعية من أجل التنمية كعنصر تحفيزي للتدابير الجماعية الأوسع نطاقا وتأثيراتها وكوسيلة للمساءلة العامة الشفافة لعمل الجماعة الاستشارية.

سوف تتمكن جميع الأطراف المعنية بإدرار واستخدام المعارف الزراعية، من خلال **دورات التعلم المتتابعة وإمعان الفكر المنشأة في إطار عملية المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية** من تحديد تقدمها الجماعي نحو تحقيق هذه الأهداف.

إن خريطة الطريق تمكّن جميع المعنيين، بدءا من المزارعين والمستهلكين الذين يعانون من نقص الموارد إلى الباحثين، لتحمل مسؤولياتهم وأعمالهم بالتعاون مع الآخرين للتصدي بصورة أفضل للتحديات الإنمائية الضخمة الماثلة، وتتطلب مشاركتهم. ويشركنا المنتدى العالمي للبحوث الزراعية جميعا، ويعتمد علينا جميعا في العمل معا واضطلاع كل واحد منا بالأدوار المطلوبة لتحقيق التغيير الحقيقي. وخريطة الطريق تصلح لنا جميعا وتمكّنا وتعالج القضايا التي لا تستطيع أن تحلها أي مؤسسة بمفردها. وبهذه الطريقة فقط سنعيد التفكير وإعادة تنشيط النظم الخاصة بإدرار واستخدام المعارف الزراعية وضمان أن يضطلع التجديد الزراعي بدوره الضروري حتى يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية.

شرح الصور

الغلاف: فتاة من قبيلة «ماساي» تحتسي كوباً من الحليب الطازج وهي تراقب قطيع العائلة في قرية «ماكوتوري» في مقاطعة «مورونغورو»، تنزانيا. ©FAO/Giuseppe Bizzarri

الصفحة ٤ [النسخة الإنكليزية]: مزارعون يشيّدون مصطبات باستخدام أدوات يدوية في «زنغ جيا لو» في محافظة «سيشوان»، الصين. ©FAO/Antonello Proto

الصفحة ٧ [النسخة الإنكليزية]: نساء ينقّين الأرزّ الهجين في مقاطعة «حيدرأباد»، الهند. ©FAO/Giuseppe Bizzarri

الصفحة ٨ [النسخة الإنكليزية]: نساء من قرية «لالاري كارفي» في منطقة «زندر» في النيجر يجمعن المياه من بئر عام. ©FAO/Issouf Sanogo

الصفحة ١٠ [النسخة الإنكليزية]: ماشية بانتظار العلف في المزرعة الوطنية لتنمية الماشية في «ماهابرياتينا»، سري لانكا. ©FAO/Ishara Kodikara

الصفحة ١١ [النسخة الإنكليزية]: مزارعة من منطقة جبل كينيا تزرع حقلها بالبطاطا. ©CIAT/Neil Palmer

الصفحة ١٢ [النسخة الإنكليزية]: عامل يجمع البيض من مزرعة دواجن في محافظة «الغربية» قرب القاهرة في مصر. ©FAO/Giulio Napolitano

الصفحة ١٥ [النسخة الإنكليزية]: عالم يضع عيّنة في أنبوب لاستخدامها كواسم لتحليل المواد الكيميائية الموجودة في عيّنات المياه المأخوذة من مزارع مجاورة في داكار، السنغال. ©FAO/Olivier Asselin

الصفحة ١٦ [النسخة الإنكليزية]: فتى يستمتع بوجبة طعامه التي زيدت قيمتها الغذائية بفضل العمل الجاري على المواد الغذائية في أمريكا اللاتينية. ©CIAT/Neil Palmer

الصفحة ١٨ [النسخة الإنكليزية]: مزارعة تزرع الخردل الهندي الكبير الأوراق في «أرمان–٦» في نيبال. ©FAO/Sailendra Kharel

الصفحة ١٩ [النسخة الإنكليزية]: زراعة الأرزّ في المرتفعات قرب «كرانافي» في بوليفيا. ©CIAT/Neil Palmer

الصفحة ٢١ [النسخة الإنكليزية]: تقنيات محسّنة للجرّ بواسطة الحيوانات باستخدام معدّات فولاذية جديدة لإزالة الأعشاب الضارة والنَجيل في تونس. ©FAO/Florita Botts

الصفحة ٢٣ [النسخة الإنكليزية]: أداة لحصاد الكاسافا تُستخدم أكثر فأكثر في مقاطعة «داك لاك» في فييت نام. ©CIAT/Neil Palmer

الصفحة ٢٤ [النسخة الإنكليزية]: عاملات في إحدى الحاضنات في معهد تابع لمركز تطوير النباتات والأزهار قرب بيجين، الصين. ©FAO/Antonello Proto

الصفحة ٢٧ [النسخة الإنكليزية]: مُزارع يراقب ماشيته تتغذى من حزم متعددة المغذيات تحتوي على اليوريا ودبس قصب السكر والفيتامينات في «شيفرا ووريدا» في إثيوبيا. ©FAO/Giulio Napolitano

الصفحة ٢٩ [النسخة الإنكليزية]: مُزارع في «دارلونغ–٧» في نيبال متوجّه إلى حقله حاملا بيده مِرشة للرّيّ وفأساً. ©FAO/Sailendra Kharel

الصفحة ٣٠ [النسخة الإنكليزية]: مُزارع ينقّي حصاده من الذرة داخل منزله في «إزدزاكيني»، سوازيلند. ©FAO/Giuseppe Bizzarri

الغلاف الخلفي الداخلي: امرأة هندية تحصد الأرزّ الهجين في مقاطعة «حيدرأباد». ©FAO/Giuseppe Bizzarri

www.egfar.org

ISBN 978-92-5-106908-0

9 789251 069080

I2287E/1/06.11